المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا
Higher Council for Science and Technology

التوصيات العامة
لمؤتمر تجسير الفجوة بين الأكاديميا والصناعة في الأردن
10 كانون الأول 2025

مقدمة

تأسس المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا عام 1987 كمؤسسة عامة مستقلة تُعد المظلة الوطنية لأنشطة العلوم والتكنولوجيا في الأردن، ويمثل المملكة في المحافل العلمية والتكنولوجية العربية والإقليمية والدولية، ويهدف إلى بناء قاعدة وطنية للعلوم والتكنولوجيا تدعم تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

وفي إطار تحديث القطاع العام، صدر مؤخرا تشريع نقل تبعية صندوق دعم البحث العلمي والابتكار من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، وأصبحت إدارة الصندوق تحت إشراف المجلس بصورة رسمية اعتباراً من 1 حزيران 2025.

ويقود المجلس مشروع تحديد الأولويات الوطنية للبحث العلمي للأعوام 2026–2035، والذي أُطلق في تشرين الأول 2024 وهو الآن في مراحله النهائية، وسيتم اطلاق النتائج رسميا في شهر كانون الثاني 2026. وعمل على المشروع لجنة توجيهية و15 لجنة قطاعية، وبمشاركة أكثر من 700 خبير أردني من الجامعات والقطاعين العام والخاص والصناعة. وقد تم ربط الموضوعات البحثية بمحركات النمو في رؤية التحديث الاقتصادي، مع تصنيفها إلى مستويات وفق مدى الارتباط بالرؤية وأثرها عبر أكثر من محرك نمو وأهميتها الاستراتيجية للأردن.

وبعد انتقال صندوق دعم البحث العلمي والابتكار إلى المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، أصبح للأردن ولأول مرة كيان واحد مسؤول عن تحديد أولويات البحث الوطنية وتمويلها في آن واحد، ما يُتوقع أن يُحسن توجيه الموارد نحو مشاريع عالية الأثر ويُعمّق الروابط بين الجامعات والصناعة ويُوسّع نطاق الاستفادة من التمويل البحثي.

ومن شأن هذا التكامل أن يعزز مساهمة البحث والابتكار في النمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل، خاصة مع إعادة توجيه تمويل الصندوق لدعم رؤية التحديث الاقتصادي والبحوث ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي الواضح.

وقد أجرى المجلس الأعلى مؤخرا دراسة وطنية شاملة لتقييم واقع البحث العلمي وأثره على الاقتصاد، شملت مسحاً لأكثر من 1500 باحث وخبير من الأكاديميا والصناعة وقطاعات أخرى. وأظهرت النتائج فجوة واضحة بين الأكاديميا والصناعة؛ إذ أفادت نسبة كبيرة من الشركات الصناعية بعدم وجود أي تعاون مع الجامعات أو المؤسسات البحثية، كما رأى باحثون أن اختلاف الأولويات وضعف الثقة في مخرجات البحث الجامعي من أبرز معوقات الشراكة.

المؤتمر استجابة عملية لواقع الحال

وجاء مؤتمر "تجسير الفجوة بين الأكاديميا والصناعة في الأردن" تحت رعاية سمو الأمير الحسن بن طلال بتاريخ 2025/12/10، استجابة عملية لهذه المؤشرات، بهدف عرض نماذج دولية ناجحة للتعاون بين الأكاديميا والصناعة، ومناقشة مواءمة البرامج الأكاديمية والبحث مع احتياجات سوق العمل، وتشجيع تسويق البحوث وريادة الأعمال، والخروج بتوصيات عملية لإصلاح السياسات وآليات التمويل ودعم الابتكار.

وشارك في المؤتمر طيف واسع من الجهات، شمل: رؤساء الجامعات والقيادات الأكاديمية، والباحثين وأعضاء هيئة التدريس، والشركات الصناعية والإنتاجية، وشركات التكنولوجيا وريادة الأعمال، والجهات الحكومية المعنية بالصناعة والبحث والاقتصاد والابتكار، والمستثمرين وصناديق التمويل، ومؤسسات دعم الابتكار والحاضنات والمسرّعات، وخبراء دوليون شاركوا بعرض تجاربهم وخبراتهم العملية في بناء شراكات فعّالة بين الأكاديميا والصناعة، وتقديم نماذج قابلة للتطبيق في السياق الأردني.

توصيات المؤتمر

وقد خرج المؤتمر بالتوصيات التالية:

- الترتيب للقاء نوعي بحضور سمو ولي العهد وسمو رئيس المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا ودولة رئيس الوزراء والوزراء المعنيين وممثلين رفيعي المستوى من الجامعات والقطاع الخاص، لاعتماد الأولويات الوطنية في ربط الأكاديميا بالصناعة، وتوجيه التمويل والأدوار المؤسسية، وإقرار آليات التنفيذ والمتابعة.
- صياغة رؤية مشتركة تعيد تركيز الجهود على القطاعات الأكثر تأثيراً في الاقتصاد الأردني، مع اعتماد نماذج تطوير مناسبة للسياق المحلي وتستجيب لاحتياجات السوق.
- اعتماد حوافز تنظيمية وتمويلية تعزّز البحث الموجه للصناعة، وتدعم العقود البحثية، وتضمن استدامة العوائد من التسويق والابتكار ضمن نماذج تمويل مشتركة بين الحكومة والجامعات والقطاع الخاص.
- إقرار نماذج وطنية شفافة ومرنة لتملك وتقاسم حقوق الملكية الفكرية، بما يقلل النزاعات ويرفع الثقة لدى المستثمرين والشركات ويعجّل إجراءات الترخيص والتأسيس.
- تأسيس منظومة وطنية مترابطة لمكاتب نقل التكنولوجيا في الجامعات، بمعايير موحّدة للخدمات، لتسهيل الشراكات مع الصناعة، وإدارة الملكية الفكرية، ودعم تحويل نتائج البحث إلى منتجات وخدمات.

- تطوير البنية التحتية المؤسسية لحاضنات التكنولوجيا ومراكز الابتكار، وربطها بمكاتب نقل التكنولوجيا ومسارات التمويل والاستثمار.
- زيادة المخصصات والبرامج التنافسية الموجهة للبحث التطبيقي، مع توجيه التمويل نحو مشاريع ذات أثر اقتصادي واجتماعي وشراكات قائمة على احتياجات السوق.
- إطلاق برامج مثل قسائم الابتكار أو منح مطابقة التمويل لتحفيز الشركات على التعاون مع الجامعات، وتمكين التجارب الأولية والنماذج الصناعية والاختبارات الحقلية.
- دمج ريادة الأعمال والابتكار في مسارات الترقية والحوافز، وتعميم التعليم الريادي في التخصصات المختلفة، وتوفير مسارات مرنة تسمح لأعضاء الهيئة التدريسية والطلبة بتطوير مشاريع ابتكارية قابلة للنمو.
- بناء منصّة رقمية توثّق قصص النجاح، والمؤشرات، والأدوات التنظيمية، وأولويات البرامج، مع خارطة طريق تنفيذية تضمن التعلم المستمر وتحسين الأداء.
- تشكيل فريق وطني رفيع لمتابعة تنفيذ التوصيات، بعضوية من الوزارات المعنية والجامعات وغرف الصناعة والتجارة والقطاع الخاص، يتولى تحويل التوصيات إلى خطة عمل بمهام واضحة ومؤشرات أداء وجداول زمنية وآلية متابعة ورفع تقارير دورية.